

قانون جرائم المعلوماتية لسنة ٢٠٠٧

عملًا بأحكام دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥، أجاز المجلس الوطني
ووقع رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :-

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

إسم القانون وبدء العمل به

١- يسمى هذا القانون "قانون جرائم المعلوماتية لسنة ٢٠٠٧" وي العمل به من تاريخ التوقيع عليه .

تطبيق

٢- تطبق أحكام هذا القانون على أي من الجرائم المنصوص عليها فيه إذا ارتكبت كلهاً أو جزئياً داخل أو خارج السودان أو امتد أثرها داخل السودان وسواء كان الفاعل أصلياً أو شريكاً أو محرضاً على أن تكون تلك الجرائم معاقباً عليها خارج السودان مع مراعاة المبادئ العامة الواردة في القانون الجنائي لسنة ١٩٩١ .

تفسير

٣- في هذا القانون ما لم يقتضي السياق معنى آخر :-
"المعلوماتية" : يقصد بها نظم وشبكات ووسائل المعلومات ، البرمجيات والحواسيب والانترنت والأنشطة المتعلقة بها ،

"البيانات أو المعلومات" : يقصد بها الأرقام والحراف الرموز وكل ما يمكن تخزينه ومعالجته وتوليده وإنتاجه ونقله بالحاسوب أو أي وسائل الكترونية أخرى ،
": يقصد به مجموعة البرامج والأدوات والمعدات لإنتاج وتخزين ومعالجة البيانات أو المعلومات أو إدارة البيانات أو المعلومات،

| | |
|--|---------------------|
| ": يقصد بها أي ارتباط بين أكثر من نظام معلومات للحصول على المعلومات أو تبادلها ، | " شبكة المعلومات " |
| ": يقصد به مكان إتاحة المعلومات على شبكة المعلومات من خلال عنوان محدد ، | " الموقع " |
| ": يقصد به مشاهدة البيانات أو المعلومات الواردة في أي رسالة إلكترونية أو سمعتها أو الحصول عليها ، | " الإلتقاط " |
| ": يقصد بها أجهزة تقانة المعلومات و الاتصال ، | " وسائل المعلومات " |
| ": يقصد به محتوى المادة الالكترونية سواء كان ذلك المحتوى نص أو صورة أو صوت أو فيديو وما في حكمها . | " المحتوى " |

الفصل الثاني

جرائم نظم ووسائل وشبكات المعلومات

دخول المواقع وأنظمة

المعلومات المملوكة للغير

٤— كل من يدخل موقعاً أو نظام معلومات دون أن يكون مصرحاً له ويقوم:

(أ) بالاطلاع عليه أو نسخه يعقوب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً.

(ب) بإلغاء بيانات أو معلومات ملك الغير أو حذفها أو تدميرها أو إفشائهما أو إتلافها أو تغييرها أو إعادة نشرها أو تغيير تصاميم الموقع أو إلغائه أو شغل عنوانه، يعقوب بالسجن مدة لا تتجاوز أربع سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً.

دخول المواقع وأنظمة المعلومات

من موظف عام

٥— كل موظف عام ، يدخل بدون تقويض موقع أو نظام معلومات خاص بالجهة التي يعمل بها أو يسهل ذلك للغير ، يعقوب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً.

التنصت أو إلتقاط أو اعتراض الرسائل

٦— كل من يتنصت لأي رسائل عن طريق شبكة المعلومات أو أجهزة الحاسوب وما في حكمه أو يلقطها أو يعترضها ، دون تصريح بذلك من النيابة العامة أو الجهة المختصة أو الجهة المالكة للمعلومة ، يعقوب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً.

جريمة دخول المواقع عمداً بقصد الحصول على بيانات أو معلومات أمنية

٧ - كل من يدخل عمداً موقعاً أو نظاماً مباشرة أو عن طريق شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب و ما في حكمها بغرض :-

(١) الحصول على بيانات أو معلومات تمس الأمن القومي للبلاد أو الاقتصاد الوطني ، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سبع سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً.

(٢) إلغاء بيانات أو معلومات تمس الأمن القومي للبلاد أو الاقتصاد الوطني أو حذفها أو تدميرها أو تغييرها يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً.

إيقاف أو تعطيل أو إتلاف البرامج أو البيانات أو المعلومات

٨ - كل من يدخل بأي وسيلة نظام أو وسائل شبكات المعلومات وما في حكمها ويقوم عمداً بإيقافها أو تعطيلها أو تدمير البرامج أو البيانات أو المعلومات أو مسحها أو حذفها أو إتلافها ، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ست سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً .

إعاقة أو تشويش أو تعطيل الوصول للخدمة

٩ - كل من يعوق أو يشوش أو يعطى عمداً ، وبأي وسيلة ، الوصول إلى الخدمة أو الدخول إلى الأجهزة أو البرامج أو مصادر البيانات أو المعلومات عن طريق شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب أو ما في حكمها، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً .

الفصل الثالث

الجرائم الواقعة على الأموال والبيانات والاتصالات بالتهديد أو الابتزاز

١٠ - كل من يستعمل شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب أو ما في حكمها في تهديد أو إبتزاز شخص آخر لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه ولو كان هذا الفعل أو الإمتناع مشروعاً ، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً.

الإحتيال أو إتحال الشخصية أو صفة غير صحيحة

١١ - كل من يتوصل عن طريق شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب وما في حكمها عن طريق الاحتيال أو استخدام إسم كاذب أو إنتقال صفة غير صحيحة، بغرض الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال أو سند أو توقيع للسند ، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز أربع سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً .

الحصول على أرقام أو بيانات بطاقات الإنتمان

١٢ - كل من يستخدم شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب وما في حكمها للوصول إلى أرقام أو بيانات للبطاقات الإنتمانية أو ما في حكمها بقصد إستخدامها في الحصول على بيانات الغير أو أمواله أو ما تتيحه تلك البيانات أو الأرقام من خدمات ، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً .

الإنفاع دون وجه حق بخدمات الإتصال

١٣ - كل من ينفع دون وجه حق بخدمات الإتصال عن طريق شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب و ما في حكمها ، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز أربع سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً .

الفصل الرابع

جرائم النظام العام والآداب

الأخلاق بالنظام العام والآداب

١٤ - (١) كل من ينتج أو يعد أو يهيء أو يرسل أو يخزن أو يروج عن طريق شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب و ما في حكمها ، أي محتوى مخل بالحياة أو النظام العام أو الآداب ، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً .

(٢) كل من يوفر أو يسهل عمداً أو بإهمال عن طريق شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب و ما في حكمها للوصول لمحتوى مخل بالحياة أو منافٍ للنظام العام أو الآداب ، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز أربع سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً .

(٣) إذا واجه الفعل المشار إليه في البندين (١) و(٢) إلى حدث يعاقب مرتكبها بالسجن مدة لا تتجاوز سبع سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً .

إنشاء أو نشر المواقع بقصد ترويج أفكار

وبرامج مخالفة للنظام العام أو الآداب

١٥ – كل من ينشئ أو ينشر أو يستخدم موقعاً على الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسوب وما في حكمها لتسهيل أو ترويج برامج أو أفكار مخالفة للنظام العام أو الآداب ، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً .

انتهاك المعتقدات الدينية أو حرمة الحياة الخاصة

١٦ – كل من ينتهك أو يسيء أي من المعتقدات الدينية أو حرمة الحياة الخاصة عن طريق شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب و ما في حكمها . يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً.

إشاعة السمعة

١٧ – كل من يستخدم شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب أو ما في حكمها لإشاعة السمعة يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً.

الفصل الخامس

جرائم الإرهاب والملكية الفكرية

إنشاء أو نشر المواقع للجماعات الإرهابية

١٨ – كل من ينشئ أو ينشر أو يستخدم موقعاً على شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب أو ما في حكمها لجماعة إرهابية تحت أي مسمى لتسهيل الإتصال بقياداتها أو أعضائها أو ترويج أفكارها أو تمويلها أو نشر كيفية تصنيع المواد الحارقة أو المتفجرة أو أية أدوات تستخدم في الأعمال الإرهابية ، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سبع سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً .

جريمة نشر المصنفات الفكرية

١٩ – كل من ينشر دون وجه حق عن طريق شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب أو ما في حكمها أي مصنفات فكرية أو أدبية أو أبحاث علمية أو ما في حكمها ، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنة أو الغرامة أو بالعقوبتين معاً.

الفصل السادس

جرائم الإتجار في الجنس البشري والمخدرات وغسل الأموال

الإتجار في الجنس البشري

٢٠ - كل من ينشئ أو ينشر موقعاً على شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب أو ما في حكمها بقصد الإتجار في الجنس البشري أو تسهيل التعامل فيه ، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات أو الغرامة أو بالعقوبتين معاً .

الإتجار أو الترويج للمخدرات أو المؤثرات العقلية

٢١ - كل من ينشئ أو ينشر موقعاً على شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب أو ما في حكمها بقصد الإتجار أو الترويج للمخدرات أو المؤثرات العقلية أو ما في حكمها أو يسهل التعامل فيها ، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشرون سنة أو الغرامة أو بالعقوبتين معاً .

غسل الأموال

٢٢ - كل من يقوم بعملية غسل الأموال بالتسهيل أو التحويل أو الترويج أو إعادة تدويرها بواسطة شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب أو ما في حكمها ليكتبها الصفة القانونية مع علمه بأنها مستمدة من مصدر غير مشروع يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات أو الغرامة أو العقوبتين معاً .

الفصل السابع

أحكام عامة

التحريض أو الإتفاق أو الإشتراك

٢٣ - (١) يعد مرتكباً جريمة التحريض كل من حرض أو ساعد أو أنفق أو اشتراك مع الغير على إرتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، وإن لم تقع الجريمة يعاقب بنصف العقوبة المقررة .

(٢) إذا وقعت الجريمة نتيجة لذلك التحريض يعاقب المحرض بذات العقوبة المقررة لها .

الشرع

٢٤ - يعد مرتكباً جريمة الشرع كل من شرع في إرتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ويعاقب بنصف العقوبة المقررة لها .

المصادرة

٢٥ - مع عدم الإخلال بحقوق غير حسنى النية يجب على المحكمة في جميع الأحوال أن تحكم بمصادرة الأجهزة أو البرامج أو الوسائل المستخدمة في إرتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو الأموال المتحصلة منها ، كما يجب إغلاق المحل

أو المشروع الذي إرتكبت فيه أى من الجرائم الواردة في هذا القانون إذا ما إرتكبت الجريمة بعلم مالكه ، وذلك لمدة التي تراها المحكمة مناسبة.

إبعاد الأجنبي

٢٦ - بالإضافة إلى أي عقوبات منصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر ومع مراعاة نصوص الإتفاقيات الدولية يجب على المحكمة في حالة الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، أن تحكم بأبعاد المدان إذا كان أجنبياً.

الفصل الثامن

إجراءات تنفيذ القانون

إصدار القواعد

٢٧ - دون الإخلال بأحكام قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩١ يجوز لرئيس القضاء أن

يصدر قواعد خاصة لتحديد الإجراءات التي تتبع في محاكمة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

المحكمة المختصة

٢٨ - ينشئ رئيس القضاء وفقاً لقانون الهيئة القضائية لسنة ١٩٨٦ محكمة خاصة للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

النيابة المختصة

٢٩ - تنشأ بموجب أحكام قانون تنظيم وزارة العدل لسنة ١٩٨٣ نيابة متخصصة لجرائم المعلوماتية .

الشرطة المختصة

٣٠ - تنشأ بموجب أحكام قانون الشرطة لسنة ١٩٩٩ شرطة متخصصة لجرائم المعلوماتية .

شہزادہ

بهذا أشهد بأن المجلس الوطني قد أجاز " قانون جرائم المعلوماتية لسنة ٢٠٠٧ " في جلسته رقم () من دورة الانعقاد الرابع بتاريخ ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٧ م ، كما قررت اللجنة الدائمة المشتركة للمجلسين في اجتماعها رقم () بتاريخ ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٧ م أن هذا القانون لا يؤثر على مصالح الولايات .

أحمد إبراهيم الطاهر

رئيس المجلس الوطني

رئيس

اللجنة الدائمة المشتركة للمجلسين

أوفقاً:

المشير:

عمر حسن أحمد البشير

رئيس الجمهورية

١٤٢٨ هـ

٢٠٠٧ م

التاريخ

الموافق